Palestine-Israel Journal,
East Jerusalem,P.O.Box 19839
Tel:972 -2 - 6282115
Fax:972 -2 - 6273388
E-mail pij@palnet.com
http://www.pij.org

PALESTINE-ISRAEL JOURNAL
of Politics, Economics and Culture

المجلة الفصلية " فلسطين – اسرائيل " العدد الثاني صيف ٢٠٠٦

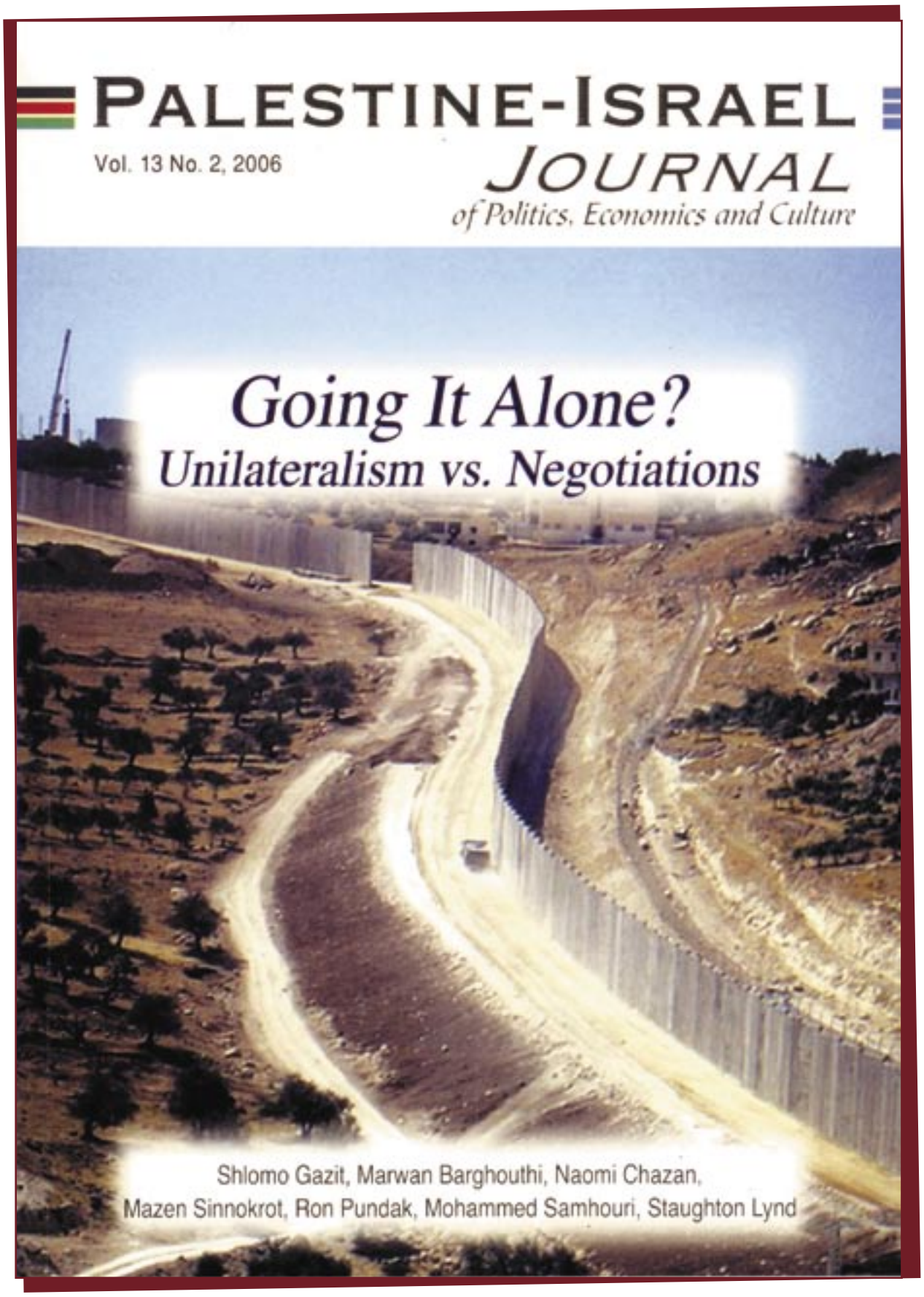

فلسطين – اسرائيل

جاءت فكرة تأسيس واصدار مجلة فلسطين – اسرائيل في اعقاب اتفاقية أوسلو' وقد تبلورت هذه الفكرة من قبل كل من فيكتور سيلغمان وزياد أبو زياد . فقد كان فيكتور من بين مؤسيسي مجلة "نيو أوت لوك" التي وصلت في تلك المرحلة الى نهاية الطريق وتوقفت عن الصدور.

وكان زياد قد شرع منذ عام ١٩٨٦ في اصدار صحيفة فلسطينية باللغة العبرية أسماها جيشر (الجسر) ثم قرر في اعقاب اوسلو وقف الجسر عن الصدور.

وقد اتفق فيكتور وزياد على اصدار مجلة جديدة باللغة الانجليزية تحمل اسم فلسطين-اسرائيل جورنال سياسية، ثقافية-اقتصادية.

كانت نقطة الانطلاق لهذه المجلة هي الاقرار بأن أي حل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني يجب ان يكون على أساس دولتين للشعبين وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية الى جانب دولة اسرائيل، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد عمدت المجلة الى تناول المواضيع الحرجة والحساسة ذات الصلة بالصراع، وفتح باب النقاش حول هذه المواضيع، دون رقابة أو تدخل فيما يكتب.

ويتم بيع هذه المجلة في العديد من المكتبات إضافة الى أن هناك أكثر من ألف مشترك في مختلف أنحاء العالم يتلقون المجلة بشكل منتظم،ومن بين المشتركين المئات من كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة واوروبا واليابان وامريكا اللاتينية.

وبالامكان تصفح مكان هذه المجلة على الانترنت في العنوان pij@palnet.org أو الكتابة اليها وطلب نسخة مجانية للاطلاع عليها أو الاشتراك فيها.

وهذه المجلة هي مجلة فصلية متخصصة شبه أكاديمية يساهم في كتابة المواد التي تنشر فيها أساتذة جامعات ومفكرين وكتاب من اسرائيل وفلسطين والعالم.

هيئة التحرير

مجلة فلسطين ـ اسرائيل
سياسية اقتصادية ثقافية

المؤسس
فيكتور سغلمان و زياد أبو زيّاد

رئيس التحرير
زياد أبو زيّاد و هليل شينكر

مستشار التحرير
فيكتور سغلمان

مدير التحرير
ليلى دبدوب و أفي هوفمان

مجلس التحرير

داني روبنسشتاين، جابي برامكي، بوعاز عبرون، وليد سالم، أري راث، زهرة الخالدي، دانييل برتال، لميس العلمي، جاليت حزان-روكم، خالد أبو عكر، جالية جولان، نظمي الجعبة، جرشون باسكين، رياض مالكي، أفي هوفمان، عطا القيمري، بنجامين بوغروند، نافذ نزال، سمحة بحيري، نادية نصر- نجاب، دان جيكوبسون، جمانة جاعوني، دان ليون، خلود الدجاني، اسحق شنيل.

خلق وقائع ايجابية على أرض الواقع: دولة فلسطينية قابلة للحياة- نظرة استطلاعية

بايرون بلاند، لي روس، ووليد سالم

يعتقد الكثيرمن مراقبي الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي أن الحد الادنى لاية تسوية تقوم على اساس حل الدولتين، هو ان يتضمن المبادىء التالية:

١. المشاركة في مدينة القدس مع اعتبارالقدس الشرقية كالعاصمة للدولة الفلسطينية الجديدة مع ممارسة كل جهة سلطتها على مواقعها الدينية.

٢. الالتزام بحدود ٤ حزيران ١٩٦٧ مع مبادلة الأراضي للأخذ بعين الاعتبارالمستوطنات المأهولة بشكل كثيف من قبل الاسرائيليين.

٣. الاقراربحق العودة للاجئين الفلسطينيين ضمن أراضي الدولة الفلسطينية الجديدة مع التعويض.

٤. الالتزام المتبادل ما بين الدولتين بالحفاظ على الأمن الانساني لمواطني كلتا الدولتين.

ولكن الافتراض بأن هذه المعاييرهي التي ستحقق السلام والتعايش يهمل مشكلة اعمق تنساها الأكثرية من الناس تكرارا وهي: حتى لو تم تطبيق جميع هذه المعايير بشكلها الكامل فلن تأتي بسلم حقيقي ودائم لأن ذلك يتطلب ظهوردولة فلسطينية قابلة للحياة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبما أن الحل الثنائي الشامل غير وارد في الوقت الحالي وفي الظروف السائدة الان فمن المجدي فحص الادوارالتي قد تلعبها استراتيجية منسقة من الاعمال الأحادية المتبادلة في دحر حواجزاقامة العلاقات والتي تعيق نشوء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. واننا نركز في هذا المقال على الفلسطينيين لأن الفشل في اقامة دولة قادرةعلى الحياة سيؤثر بشكل أكبر و مباشر اكثر على الفلسطينيين من الاسرائيليين.

* معضلة متطلبات القابلية للحياة:

هناك ضرورة لتعايش ثلاثة عناصر ضرورية حتى تكون الدولة الناشئة قابلة للحياة:

١. العبور المتبادل على الحدود.

٢. استمرارية التواصل الجغرافي .

٣. الامن الانساني.

ويكمن السؤال الرئيسي هنا فيما اذا هومن الممكن انجازالحدود المفتوحة و التواصل الجغرافي المطلوب للنجاح السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و بطريقة تزيد من شعورالاسرائيليين بالامان. ولذلك فان الاولوية المباشرة هي لخلق الثقة المتبادلة الضرورية لكلا المجتمعين لايجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة و للتأكد من أن الخطوات الاولى ستنتج الظروف المطلوبة لاقامتها.

ولقد اوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ارئيل شارون أن همه الوحيد هو الانفصال عن القطاع لمصلحة اسرائيل و ليس لأي مصلحة للفلسطينيين. وقد ينظر الى ان خطة رئيس الوزراء ايهود اولمرت "للانضواء" على انها ستؤدي عمليا الى دولة فلسطينية ولكن هذه الدولة لن يتقبلها الا القليل من الفلسطينيين. وقد يحكم اولمرت اقفال الحدود و ينهي الحوار و بالتالي يكون قد اختار التعامل مع دولة فلسطينية قد تفشل حتى يقلل المخاطر التي قد تهدد الاسرائيليين.

* العمل الاحادي المتبادل و المنسق

على الاسرائيلين و الفلسطينيين خلق علاقات تجعل القابلية للحياة للدولة الفلسطينية خيارمعقول حتى يتسنى لهم نقل عملية فك الارتباط الى مسار يؤدي الى حدود مفتوحة و تواصل جغرافي وأمان انساني لكلا المجتمعين. وعلى الفلسطينيين خلق العلاقات التي تجعل القابلية للحياة للدولة الفلسطينية ممكنة. ويدعي جورج بن وديفيد هولواي التالي:

١. ان الاعمال الأحادية المنسقة و التي تدور حول مصالح مشتركة تؤسس لتبادليه تساعد على تحسين العلاقة و بذلك تشجع التفاهمات الضمنية .

٢. واذا كانت الاجراءات الاحادية تؤشر الى استعداد للاعتراف بوجود مصالح مشتركة والسعي من اجلها، فان ذلك يخفض من عدم ثقة الطرف الاخر.وبالاضافة الى ذلك ، تطرح ابحاث علم النفس الاجتماعي فكرة ان اطراف اي صراع يجدون انه من السهل القيام بتنازل معين بشكل أحادي على اساس المصلحة الذاتية، و يفضلون ذلك على التنازل ضمن محادثات ثنائية و التي يميل كلا الطرفين فيها الى التبخيس في قيمة التنازلات المقدمة من قبل الطرف الاخر و ان يثمنوا تنازلاتهم.

و اذا تمت الاحادية بشكل منسق يتضمن الاعمال المتبادلة التي تؤشرالى الاعتراف المتبادل للاسس المشتركة، فانها تزود الاساس للتفائل و الثقة. ومن اجل بناء الثقة، فليس من الضروري ان يتفق الطرفين بالضرورة على رؤيا محددة للمستقبل ولكن الاثنين يكونان بحاجة الى الشعور بان الرؤيا الاخرى هي مقبولة بالحد الادنى.

واننا نشجع استراتيجية للتحرك نحو بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة والتي تتعايش بسلام مع اسرائيل عبر استراتيجية تعتمد على خمس خطوات. ويجب تنفيذ الخطوات الثلاثة الاولى بشكل موازي في المسارين الفلسطيني و الاسرائيلي، و لكن اخر خطوتين تحتاجان الى تعاون اكبر:

١. ارساء القواعد للثقة: على الفلسطينيين والاسرائيلين الساعين للسلام ان يعبروا عن التزامهم بالمبادىء الدنيا للاتفاق المذكور سابقا. ولقد دلت استطلاعات الراي على ان الاكثرية في المجتمعين ستقبل بهذه المبادىء اذا التزم الطرف الاخر بمحدداتها و بانهاء الصراع بشكل دائم.

٢. التأسيس للجدارة بالثقة: على كل جانب اتخاذ قرار حول ما يمكن عمله من ناحية الاعمال الاحادية المنسقة من اجل تحقيق الحدود المفتوحة نسبيا و الاستمرارية الجغرافية و الامن الانساني الضروري للمجتمعين و لاقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

٣. توسيع المجال للجدارة بالثقة: تعريف الاهداف التي لا يستطيعوا انجازها وحدهم بل يمكنهم انجازها بدعم من شريك ومن ثم تحديد كيفية بناء هذه الشراكات.

٤. التأسيس للتبادلية : على المجتمعين دمج و تصويب خططهم الاحادية للعمل اينما يمكنهم ذلك و في اي وقت ممكن، لجعل كل استراتيجية أكثر فعالية.

٥. اصلاح الضرر الناتج عن انعدام العدالة: ان اي حل واقعي سيترك الطرفان شاعران على ان هناك ثمة اوجه مهضومة من العدالة. ولكن السؤال الحقيقي هو اذا كانت هذه الخروقات للعدالة التي عانى منها الكثيرون هي ثمن يجدر دفعه من اجل علاقات سليمة. وعند ادراكنا لان هذا القرار سيقع بثقل اكبر على البعض دون الاخرين فاننا نشجع الفلسطينيين و الاسرائيليين على الحوار من أجل البحث عن طرق للتقليل من الظلم و الشعور بالغبن و الفقدان بسبب الذي بدر من كلا الطرفين.

بناء الثقة عبر الاستراتيجيات الاحادية

بايرون بلاند

بايرون بلاند هو المدير المساعد لمركز Stanford للنزاعات الدولية و التفاوض و هو باحث في مركز الديمقراطية و التنمية و سيادة القانون

حيث أن المفاوضات الثنائية قد وصلت الى حالة الجمود، ولم تبد حماس أو كديما اي اهتمام بالمحاولة للوصول الى حل يتضمن دولتين عن طريق التفاوض، فيبدو أن احد اشكال الاحادية هو الخيار الوحيد على المدى المنظور، و لعل افضل السبل قد تكون استراتيجية تتضمن الاحادية المتبادلة – أو الاحادية المنسقة التي تركز على خطوات متراكمة من اجل الوصول الى اهداف و نوايا مرغوبه من كلا الطرفين.

و تشير الاحداث التاريخية و الدراسات الكمية الى ان من الافضل دمج طريقتين من الاشكال الرئيسية للاحادية المتبادلة و هي التبادل المشروط او التدريجي في التقليل من التوتر و ان الدمج بين هاتين الطريقتين هو الافضل في حالات النزاع الطويل الصعب. بهذه الطريقة المدمجة يتخذ احد الجانبين اجراءات تهدف الى التقليل من عدم ثقة الجهة الاخرى و يطلب منها بعد ذلك تجاوب مماثل. و في التبادل المشروط فان العمل المبادر يستند على وعود واضحة او ضمنية بتجاوب معين والذي يقلل من الشكوك و يثبت أسس سيتم الحكم على ردود الفعل الناتجة من خلالها.

و لدى هاتان الاستراتيجيتان بعض نقاط الضعف. فالتبادل المشروط يسعى لبناء مصالح مشتركة يعترف بها الطرفين و لكنه ايضا يتحدد اطاره ضمن هذه المصالح، و لا يوجد ضمانات بان تقود هذه المصالح المشتركة الى التعاون على جميع القضايا المصيرية. اما طريقة التبادل المتدرج للتقليل من التوتر فقد تكون اكثر فعالية في تغيير "صورة الاعداء" عبر الاشارة الى الموافقة على تحقيق المصالح المشتركة، ولكن العدو قد يفسر التنازلات الاحادية انها خدعة.

و تبعا لذلك فان فكرة الثقة تأسست على التقييم بان مصالح الآخر تتضمن حماية مصالح الذات كما و انها لا تنعزل عن رؤيا بناء "مستقبل مشترك"، هي الفكرة التي يرتكز عليها تحقيق السلام الحقيقي. و على الجانبين توضيح رؤيا حول" المستقبل المشترك" و الذي له الدور المحوري في انجاز السلام الحقيقي. و على كل فريق ان يعبر عن رؤيته للمستقبل و التي تتضمن الاخر بشكل مقبول بشروط الحد الادنى للطرف المقابل، حتى لو كان ذلك اقل من المتوقع. و بدون رؤية كلا الجانبين حيزا للاخر و الاتصال معه بشكل يتصف بالمصداقية فان اية مفاوضات او جهود اخرى لتعريف المصالح المشتركة ستبقى دون ثمار.

و على الاستراتيجية الاحادية المتبادلة أن تضع الأسس للثقة برؤيا المسقبل المشترك، و من ثم أن تضفي المصداقية على مدى جدارةالاطراف بالثقة عبر الاجراءات الاحادية المنسقة. و لا بد ايضا أن يؤدي العمل المستقل الذي يأخذ مصالح الطرف الاخر بعين الاعتبار الى نتائج افضل بالمقارنة مع طريقة التنازل عبر المفاوضات أو التبادل المشروط أو التكتيك المرغم أو الضاغط. و لكن على الجانبين أن يظهروا مدى اعتبارهم للعلاقة و تقديرهم لها حتى يستطيعوا توسيع مدى الثقة من أجل التعامل مع القضايا الاتية الصعبة.

الانسحاب الأحادي: مرحلة جديدة للمنطلق الاسرائيلي نحو القضية الفلسطينية

أسعد غانم الدكتور أسعد غانم استاذ في جامعةحيفا و هو باحث في مركز مدار، و هو المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.

لقد تغيرت اتجاهات السياسات الاسرائيلية تحت قيادة ارئيل شارون من البحث عن حل الى "ادارة الصراع" و اعتمادا بالكامل على مصالحها الذاتية– أي الى استراتيجية " فك الارتباط الاحادي". و يسمح منطلق شارون لاسرائيل بأن تصل الى نوع من أنواع الاتفاق دون الالتزام باتفاقية أوسلو بالاضافة الى حماية الاكثرية الديمغرافية اليهودية داخل الخط الاخضر. و قد تلبي هذه الاستراتيجية مطلب ايجاد الهدوء من قبل الجمهور الاسرائيلي الذي يدعم اكثريته دولة فلسطينية ذات سيادة و استقلالية محدوده جدا. و لكن شارون لم يتقبل الحاجة لتقاسم الارض مع الفلسطينيين بل بقي يرتأي انه من الضروري ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية و حشر الفلسطينيين في معازل منفصلة، و كان تنازله الوحيد انه كان مستعدا لتسمية هذه المعازل باسم "الدولة".

النمط السائد في اسرائيل هو انها تتفادى مسؤولياتها كقوة محتلة لتلبية الاحتياجات اليومية للسكان الواقعين تحت الاحتلال

و تتلخص اهداف اسرائيل خلال فترة ما بعد أوسلو كالتالي:
١. رسم الحدود الدائمة بشكل أحادي.
٢. المحافظة على الاكثرية اليهودية داخل دولة اسرائيل.
٣. التأسيس لايجاد سلطة فلسطينية متعاونة للحفاظ على أمن اسرائيل و على احتياجاتها الاقتصادية. و النمط السائد في اسرائيل هو انها تتفادى مسؤولياتها كقوة محتلة لتلبية الاحتياجات اليومية للسكان الواقعين تحت الاحتلال، و لذلك تبحث اسرائيل عن سلطة فلسطينية لتتحمل عبئها. و رغم ذلك فلقد دمرت اسرائيل البنية التحتية للسلطة الفلسطينية بشكل ممنهج و حطمت قوات الأمن التابعة لها مما جعل عملها شبه مستحيل، بينما ما زالت اسرائيل تستعملها من أجل التخلص من التزاماتها الدولية و مسؤولياتها.

و لقد شجع شارون الحكومة الاسرائيلية على ضم اراض شاسعة من الضفة الغربية، لتطويق التجمعات الفلسطينية حسب "النمو الطبيعي للمستوطنين"، و لكن هذا التوسع يتخطى " النمو الطبيعي" بشكل كبير جدا. و يشير تقرير ساسون الى أن الوزارات الاسرائيلية ستورطه بدعم البؤر الاستيطانية غير القانونية.

و في حملته الانتخابية صرح ايهود المرت حول نيته لجعل الجدار الفاصل حدود دائمة. و لكن " التعديلات الامنية" قد جعلت الفصل الواضح مستحيلا، و جعلت ايضا امكانية اقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي مستحيلة اذ تشرذمت الاراضي الفلسطينية بسبب التجمعات الاستيطانية. و نتج عن الحواجز الدائمة التي تحد من التنقل في وادي الاردن ضم فعلي لمنطقة الاغوار، و يعتبر ذلك خرق صارخ لحقوق الانسان بالنسبة للفلسطينيين.

و تسعى اسرائيل لاقامة " نظام تفرقة" دون التوصل الى حل تاريخي مما سيؤدي الى كيان قد يوصف بانه أكثر من حكم ذاتي و لكنه ليس دولة مستقلة.

و ستنتج أزمة بسبب هذا الوضع و لذلك سيضطر الفلسطينيون أن يبحثوا عن حلول بديلة عن الدولة المستقلة الأمر الذي قد يؤدي الى طرح فكرة الدولة ثنائية القومية للنقاش. و بما اننا نبتعد اكثر و اكثر عن حل الدولتين فان امكانية حل الدولة الثنائية القومية لا يكمن اغفاله.

استراتيجية لتحويل الصراع الى مفاوضات بالاضافة الى اعمال أحادية منسقة

وليد سالم وليد سالم هو مدير مركز بانوراما في القدس و هو مؤلف لعدة كتب حول الديمقراطية، و المجتمع المدني و بناء السلام بالاضافة الى قضية اللاجئيين.

لقد وقع الفلسطينيون و الاسرائيليون مرة اخرى ما بين استراتيجيتين تعاني كلاهما من اشكاليات متساوية و هما:
١. التفاوض دون جدوى

٢. الاحادية ، التي ستسمح للاسرائيل بتحديد وضع و مزايا الدولة الفلسطينية المستقبلية. فالمفاوضات تفتقر الى ثبات الرؤية – فهنالك دعوة للمحادثات حول قضايا الحل الدائم التي ترفضها اسرائيل جملة وتفصيلا، و لكنها توافق على الترتيبات المؤقتة التي تلتف على قضايا الحل الدائم و التي يجب حسمها من اجل اقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

و ترغم الاحادية احدى الجانبين على التعاون مع النواحي الايجابية، بينما تشكل احساس بالعجز التام امام النواحي السلبية مثل التحديد الاحادي للحدود الدائمة و هي لا تضفي اية نوع من الشرعية على الاحتياجات، و اهتمامات و مواقف الاخرين، و لا تأخذ التعاون و التنسيق مع الاخرين في الحسبان، و تتضمن الانتقاص من مواقف الاخرين.

وقد طغى عدم اعتبار طموحات الاخرين على المفاوضات الاخيرة، حيث قام كلا الجانبين بتقديم مطالبه فقط و بطريقة خالية من المشاركة و الانتاجية.

و هذا الانتقاص الرجعي لابد أن يساعد على توطيد العنف و العنف المضاد لان كلا الجانبين سيحاولان أن يحققان مطالبهما عبر تحركات احادية بدل من التوصل الى رؤية مشتركة. وقد طغى عدم اعتبار طموحات الاخرين على المفاوضات الاخيرة، حيث قام كلا الجانبين بتقديم مطالبه فقط و بطريقة خالية من المشاركة و الانتاجية.و عند المقارنة، نجد ان تحويل الصراع من خلال عملية احادية و لكنها منسقة هو شكل احادي من وجهة نظر المبادر فقط و لكن هذا المنطلق يرتكز الى قاعدة تبادل التنسيق. و عند النظرالى الموضوع بهذه الطريقة فعلى حركات السلام الاسرائيلية التحول من العمل بالاساس مع الفلسطينيين الى ادارة حوار بالمشاركة من القاعدة الى قمة الهرم ضمن الاغلبية الاسرائيلية.و في هذه الحالة فان دور المجتمع الدولي هو اقناع اسرائيل بأن الامن يتطلب الاتفاق و التنسيق مع الجهة الاخرى و ليس فرض الخطوات الاحادية عليها، و على الفلسطينيين تحمل مسؤولية الحفاظ على أمن المواطنين الاسرائيليين بالاضافة الى الفلسطينيين و مسؤولية بناء مؤسسات شفافة و ديمقراطية قابلة للمساءلة من اجل اقامة دولة قابلة للحياة.

و على الجانبيين الاتفاق حول النشاطات التي يجب اقامتها من قبل كل طرف و حسب المقترحات التي وضعها الرئيس كلينتون. و ان عملية تحويل النزاع عبر التنسيق الاحادي من اجل التوصل الى حل يؤدي الى دولتين قد تبدو كالاتي:
١. الاعلان المشترك حول تبني مقترحات كلينتون كأساس لاتفاق للحل النهائي.

٢. الاتفاق حول خطة زمنية لتطبيق مقترحات كلينتون(من عام واحد الى ثلاثة أعوام)،و التعبير الواضح عن المهام التي على كلا الجهتين القيام بها بالاشتراك مع الرباعية و بمساعدة الدول المجاورة في الاقليم من اجل تسهيل حل اية نزاعات.
٣. اقامة استفتاءات للرأي حول الاتفاق الموقع في اسرائييل و فلسطين من اجل تخطي المجموعات الرافضة.
٤. تطبيق الاتفاق مع اتخاذ كلا الجانبين مسؤولياتهما الاحادية بغض النظر عن اية خروقات من قبل الجهة الاخرى.

لماذا يتحدث الجميع عن أسباب فشل المفاوضات؟

دانييل بارتال وعكيفا الدار

دانيل بارتال هو بروفيسور في علم النفس السياسي في جامعة تل أبيب والرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم النفس السياسي.
ولقد خدم أيضا كمحرر لمجلة فلسطين– إسرائيل وعكيفا الدار هو كاتب في جريدة هآرتس.

رفض الإسرائيليون والفلسطينيون فكرة التفاوض لعقود طويلة بسبب انجذابهم للأهداف القصوى على الجانبين –أي إسرائيل العظمى أو الكبرى. أو فلسطين من " النهر إلى البحر " ومضوا إلى محاولة الوصول إلى أهدافهم عبر النزاع المستمر. ولكن الوضع اختلف بعد عام ١٩٨٨ عندما فتحت قرارات منظمة التحرير في اجتماع الجزائر إمكانيات التفاوض على حل الدولتين. وفي عام ١٩٩٣ تحققت هذه الفرصة بعقد اتفاقية أسلو.

ولقد استرشدت السياسات الإسرائيلية بعدة فرضيات لإحلال انتقال جوهري فيها أدى إلى اتفاقية اوسلو. وكان أهمها:– أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يحسم بالطرق العسكرية، وأن إسرائيل لا تريد أن تحكم الفلسطينيين وتريد إن تنفصل عنهم وان هناك ضرورة ملحة لعملية سياسية لن تتحقق إلا مع منظمة التحرير وعلى رأسها ياسرعرفات، وأن منظمة التحريرعلى استعداد للدخول في عملية سياسية وأنها تستطيع أن تكون شريك تفاوضي في ضوء التغيرات الاستراتيجية في أهداف وسياسة المنظمة.

وقادت هذه الفرضيات الحكومات الإسرائيلية عبر التسعينات وحتى خلال فترة رئيس الوزراء نتانياهو الذي ترأس حكومة موحدة قادها حزب الليكود. ولكن لأسباب عدة لا يوجد مجال لذكرها في هذه المقالة لم يتحول هذا المنطلق إلى حل سلمي للصراع.

وكان فشل اجتماع القمة في كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠ وتفجر الانتفاضة الثانية في خريف ذات العام هما الحدثان الرئيسان اللذان أحدثا تغيرا حادا في الفرضيات الإسرائيلية.
ومع أن الكثير قد كتب عن هذين الحدثين اللذين أحدثا تغيرا محوريا في مسيرة العلاقات مابين الاسرائيلين والفلسطينيين،الا أنه يجب التنويه إلى أن طبيعتهما هي معقدة أكثر بكثير مما يتم تقديمها من قبل القيادة الإسرائيلية ومعظم وسائل الإعلام، إذ تشير معظم الأدلة المتراكمة، وبعكس المعتقدات الإسرائيلية الواسعة النطاق على أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكبرى لتدهور العلاقات ما بين الاسرائيلين والفلسطينيين ولتفاقم الصراع.

أما الفرضيات الجديدة التي بدأت تنشأ في بعض الدوائر السياسية والعسكرية خلال الأشهر الأخيرة لرئاسة أيهود باراك فلقد أصبحت سائدة خلال السنتين الأولى لفترة تقترح أن العملية السياسية يجب أن تنتهي لأن الفلسطينيين قد لجأوا إلى الإرهاب والعنف من أجل إنجاز أهدافهم، وأن ياسر عرفات هو المسؤول عن اندلاع العنف واستمراره ولذلك فهو لن يستطيع أن يكون شريكا في المفاوضات ويجب إزالته، وأن إسرائيل ملتزمة بالمفاوضات ولكنها لن تستطيع البداية بها إلا بعد التوقف التام للعنف وإزالة ياسر عرفات ونزع سلاح المنظمات الإرهابية وفي ذات الوقت ستستمر إسرائيل في إدارة الصراع بالقوة من أجل منع أية إنجازات سياسية أو عسكرية من قبل الفلسطينيين، وكان الهدف من الشروط الاسرائيلة هو تجنب أية مفاوضات لأنه كان من الواضح لمن يقترحهم أن الفلسطينيين لن يقبلوا بها.

ولقد بقيت هذه الفرضيات الأساسية حتى يومنا هذا مع اختلافات بسيطة في ظل التطورات الإقليمية، وتستمر إسرائيل في الادعاء بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للتفاوض معه بالرغم من وفاة عرفات في خريف ٢٠٠٤، وانتخاب محمود عباس.
ولقد تم تقديم العديد من الادعاءات لتفسير عدم قبول إسرائيل التفاوض مع الرئيس محمود عباس (منها أنه ضعيف وغير قادر على السيطرة على المجموعات المسلحة ولا يريد سحق حماس وأنه لا يعمل لمحاربة الإرهاب الخ) فمثلا صرح رئيس الوزراء أيهود اولمرت في مقابلة مع صحيفة بريطانية "The Independent" يوم ٢٠٠٦/٦/١ " إذا ولم تحدث المفاوضات بسبب عدم استعداد الفلسطينيين على تحمل المسؤولية لذلك ، كما يبدو في الوقت الحاضر ، لأن حكومة حماس متطرفة والأصولية ليست مستعدة وأبو مازن ضعيف فإذن سأحاول أن أتناقش في الموضوع مع المجتمع الدولي .
ومن الملفات أيضا هو أنه هناك جهات ضمن اليسار الإسرائيلي تنادي بحل من خلال اتباع أسلوب الإجراءات الأحادية الجانب ، والتي نتجت عن خبراتهم المحبطة في التفاوض مع الفلسطينيين مثل وزير العدل حاييم وآمون الذي كان ينتمي سابقا إلى الجانب الحمائمي من حزب العمل والذي انتقل إلى حزب "كاديما" وهو الحزب الرئيسي ضمن التحالف الحكومي الإسرائيلي الحالي ، والذي صرح في مقابلة أجريت معه " أنني أتحدث عن تجربة – فهم لا يستطيعون التخلي عن حق العودة ولا يستطيعون التوصل إلى حل وسط حول القدس . ولذلك لن نصل إلى حل دائم، وإن أية محاولة للوصول إلى ذلك سيؤدي مثل كامب ديفيد إلى آلاف القتلى . ولكنهم أيضا ليسوا على استعداد للوصول إلى حل مؤقت ، ولذلك فالخيار هو الوضع الحالي وعملية أحادية الجانب – أي الخيار مابين الموت وإجراء عملية جراحية .

وأضاف ألون ليبل ، مدير عام وزارة الخارجية في حكومة باراك وعضو في حزب ميرتز أن نجاح حماس في كانون ثاني ٢٠٠٦ في الانتخابات النيابية يبرر سياسة إسرائيل الأحادية الجانب فكتب يقول: " لا يوجد إمكانية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عبر التفاوض مع أبو مازن في وضعه الحالي والسؤال المهم هو إذا كنا نؤمن بالديمقراطية وإذا كانت هناك إمكانية للذهاب رأسا إلى هنية فسيكون ذلك مجديا ولكن الآمر مستحيل ولذلك أن من الضروري إجراء عمليات جراحية أخرى وبشكل فوري" . وناقش ليبل فكرة التفاوض مع عباس وتبعاتها السلبية – " إن العملية بطيئة ومضيعة للوقت ، وقد تحدث تغير في نظم أخرى تتمتع بالاستقرار، نسبيا، ولن توقف هذه المفاوضات النزيف الذي خلفته عملية الانسحاب الأحادي الجانب والذي قد يصبح مميتا . وفي كل عام نتحدث فيه مع أبو مازن تتأصل جذور الاستيطان في الضفة الغربية . وقد نعتبر أن الإرهاب الفلسطيني الوحشي بسبب هدر الأرواح

البريئة ونشر الرعب والرغبة بالثأر وعدم الثقة وفقدان الثقة بالفلسطينيين. ويعتبر عائق رئيسي في وجه الحل السلمي للنزاع ولكنه قد أن الأوان لفهم حقيقة أن العنف الفلسطيني هو جزء من حلقة العنف المفرغة التي لديها أسبابها والتي يتم إشعالها من قبل العنف الإسرائيلي المستمر الذي يؤذي جميع مناحي الحياة الأفراد والحياة الفلسطينية بشكل عام . ولن يضمحل العنف بشكل كبير إلا بحل الصراع . ويشكل عدم وجود المفاوضات أو أية آفاق للحل بعض الأسباب الرئيسية للعنف المتزايد.

وبسبب هذا الموقف الأساسي – أي عدم وجود شريك على الجانب الفلسطيني فلقد قررت إسرائيل تحت قيادة شارون الانسحاب من غزة بشكل أحادي الجانب حيث نفذ القرار في صيف عام ٢٠٠٥ وفي خريف العام ذاته حدث إعادة اصطفاف سياسي داخل إسرائيل وأصبح من الواضح أن إسرائيل ستستمر في سياسة الانسحاب الأحادية الجانب وبالتالي ستقوم بوضع حدود دولة إسرائيل بشكل أحادي كنتيجة محصله لهذه السياسة .

لقد صرحت إسرائيل بشكل رسمي أنها ستحاول أن تتفاوض سلميا لإنهاء الصراع، ولكن إذا لم تنجح المفاوضات فإن قرارات الانسحاب سوف تتخذ بشكل أحادي ، ففي خطابه المشهور في هرتسليا في كانون أول ٢٠٠٣ صرح شارون على أنه يريد تطبيق خارطة الطريق بشكل سريع للوصول إلى سلام حقيقي وهادئ ، وانه يأمل أن السلطة الوطنية ستلعب دورها ولكنه أضاف بعد قوله هذا مباشرة " أما إذا استمر الفلسطينيون بعد بضعة أشهر بإهمال دورهم في تطبيق خارطة الطريق – فسوف تتخذ إسرائيل خطوة أمنية أحادية الجانب للانفصال .

نحن مهتمون بخوض المفاوضات المباشرة ولكننا لسنا على استعداد لترك المجتمع الإسرائيلي رهينة عند الفلسطينيين، فلقد قلت مسبقا أننا لن نستمر في انتظارهم إلى الأبد. "

إن فريضيتنا الرئيسية في هذه الورقة هي أن إسرائيل لا تريد أن تتفاوض مع الفلسطينيين لأن القيادة الحالية ليس لديها أي شيء ذو معنى لتقدمه والذي يتماشى مع الأهداف الفلسطينية الدنيا والتي تتبناها معظم الجماهير الفلسطينية وبعض القيادات و هي تتفق مع معالم مقترح كلينتون ، واتفاقية طابا وجنيف أو المقترح السعودي ، إذ تتعامل هذه الخطط مع جميع القضايا الرئيسية بما فيها قضية اللاجئين وتطرح حلول يستطيع الشبان التعايش من خلالها بسلام وأمان وثراء والحفاظ على هويتها المتميزة في ذات الوقت، ففي مقابلة أجرتها صحيفة هآرتس عبر عباس عن ثقته باستطاعة الفلسطينيين والإسرائيليين التوصل إلى حل دائم حسب قرارات القمة العربية المنعقدة في بيروت عام ٢٠٠٢ خلال عام واحد فقط . ويعني ذلك دولتين في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ يتضمن حل متفق عليه لقضية اللاجئين .

وتحمل كل هذه الحلول خطط واضحة جدا تحدد أدنى المتطلبات التي تستطيع إشباع رغبات معظم الفلسطينيين وتؤدي إلى حل نهائي للصراع ولكن حسب وجهة نظرنا ، لدى اولمرت (وشارون من قبله) أهداف أوسع يعتقد انه يستطيع إنجازها حتى لو كان ذلك عن طريق الإجراءات الأحادية الجانب، بموافقة الولايات المتحدة وربما أوروبا أيضا . ولقد أشار استعداد المجتمع الدولي لقبول الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في صيف عام ٢٠٠٥ ولتأجيل خطط الطريق القيادة الإسرائيلية إلى أنه من الممكن إملاء أسلوب الأحادية . وبدأ ذلك لهم أمن بكثير من التفاوض حول أمور صعبة ومعقدة مثل قضايا القدس واللاجئين .

وهناك خطوة قد تم اتخاذها لتوفير الأدلة القاطعة لأهداف القيادة والإسرائيلية وهي بناء "السياج" الذي لا يخدم الأهداف الأمنية فقط بل يبتلع المزيد من الأراضي لضمها لإسرائيل حيث يخرج وبشكل واضح عن حدود الخط الأخضر –أي حدود عام ١٩٦٧،وتوفر النوايا المعلنة لإسرائيل أدلة إضافية لهذا الطرح مثل المحاولات للتمسك بالتجمعات الاستيطانية التي تقع على الجانب الآخرمن الخط الأخضر والتصريحات المستمرة لإبقاء القدس دون تقسيم ومحاوله للإبقاء على مستوطنة ارئيل والمناطق المحمية والخطة لربط مستوطنة معالي ادوميم مع القدس والخطة الهادفة إلى إقامة حدود شرقية بالتماشي مع نهر الأردن والى ضم وادي الأردن بالإضافة إلى التوسع المتواصل للمستوطنات الإسرائيلية والشوارع الواقعة في الجانب الآخر من الخط الأخضر ضمن الضفة الغربية .

ولن يقبل الفلسطينيون بهذه الأهداف قط بل لن يرضى أي قائد فلسطيني أن يكون شريك في التفاوض حولها، بالإضافة إلى عدم إمكانية دعم المجتمع الدول لهذه الأهداف فالموقف الدولي لازال يعتبر حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ هي الأسس لأي اتفاقية وأن المستوطنات اليهودية التي أقيمت بعد هذه الحدود وبعد ذلك التاريخ هي غير قانونية، وإذا أرادت إسرائيل ضم أي من الأراضي من اجل الحفاظ على المستوطنات فإن المطالبة الفلسطينية لإجراء مبادلة أراضي قد تحصل على دعم واسع من المجتمع الدولي .

وما زالت القيادة الإسرائيلية الحالية في حزب كديما وبالذات الذين انشقوا عن الليكود يقولون بأن لليهود الحق الكامل في الأرض وعندما قدم اولمرت هذه الحكومة قال: " لقد حلمت مثل الكثير من الآخرين، وتشوقت لإمكانية حفاظنا على كامل أرض إسرائيل ، ففقط الذين تشتعل ارض إسرائيل في قلوبهم يعرفون الم التخلي والابتعاد عن ارض أجدادنا. وأنا شخصيا مستمر في تشجيع فكرة أرض إسرائيل الكبرى وهي في قلبي . وأنني اعتقد تماما أن لدى الشعب الإسرائيلي والحق التاريخي والأبدي لكامل أرض إسرائيل، ولكن الأحلام والاعتراف بهذا الحق لا يشكلان برنامجا سياسيا . "

ولذلك فإننا نعتقد أن برنامج إسرائيل السياسي متأثر بالأحلام وأن قيادة إسرائيل الحالية تحاول التوسع إلى ما هو ابعد من الخط الأخضر ضمن برنامجها السياسي الأحادي الجانب الذي يسد الطريق أمام أية عملية مفاوضات. ولكنها لا تستطيع قول ذلك بصوت عال لأن معظم الإسرائيليين يفضلون التفاوض على الإجراءات الأحادية الجانب ولأن هذا القول لا يجد آذان صاغية في المجتمع الدولي ولذلك فإن إسرائيل تصرح باستمرار عن استعدادها للتفاوض ولكنها في ذات الوقت تعمل كل ما في استطاعتها لتعطيل هذه الإمكانية .

ولكنه من الملحوظ انه بالرغم من رغبة الاسرائيلين في حسم الصراع عبر التفاوض وان الكثير منهم يدعون حل الدولتين فإن أكثرهم أيضا يريدون إبقاء القدس موحدة وضم معالي ادوميم إلى القدس والحفاظ على غور الأردن والمستوطنات الرئيسية التي تقع بالقرب من الخط الأخضر ، وأنهم يدعمون أيضا الخط الحالي للجدار حتى لو أفشلت جميع هذه الخطوات الحل السلمي ولكن ٥٥٪ من الجمهور ذاته يعتقد أن الشرط الفلسطيني الرئيسي لأي حل نهائي هو الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام ١٩٦٧ . ولذلك فإن المجموعة المتناقضة من المعتقدات لن تؤدي إلى أية تقدم نحو الحل .

ولقد حصل تحول في نفسية الاسرائلين بعد حرب عام ١٩٦٧ عندما بدأ أكثرية اليهود في اسرائيل ترى ان الاراضي المحتلة على أنها أراضي " محررة" . ومنذ ذلك الوقت ، تم الاعتقاد بأن أية محاولة لحل النزاع على أسس " الارض مقابل السلام " هي بمثابة التخلي عن الارض " بدل عن المشاركة العادلة لارض ترجع الى أمتين.

ونعتقد أن قيادة اسرائيلية شجاعة ومتحددة من الايدلوجية والتي تعترف بالحقوق والمطالب الفلسطينية ، هي التي تستطيع أن تقود الشعب الاسرائيلي نحو حل مقبول .

فشارون، هوالذي كان لديه الجرأة بالتصريح أمام الكنيست على أنه " من المستحيل ابقاء ٣,٥ مليون فلسطيني تحت الاحتلال فالإحتلال لا يستطيع الاستمرار دون نهاية " . (٢٦ايار ٢٠٠٦) وبذلك، وبعد سنين طويلة من التحكم بعقول الاسرائيليين وتسيسها ، فلقد صرح بوضوح أن اسرائيل تحتل الاراضي الفلسطينية . وعندما يتم الاعتراف الكامل بهذه الحقيقة في اسرائيل سيخدم هذا الاعتراف بقوة في التوصل الى حل النزاع .

وإن انهاء الاحتلال والتوصل الى حل عادل بالنسبة الى الفلسطينين سيخدم اليهود ايضا ، الذين سيستطيعون آن ذاك التوصل الى بناء مجتمع عادل وآمن مبني على القيم الصحيحة ولقد آن الآوان لتخلي الاسرائيليين عن الاعتبارات العرقية الضيقة لمدى إمكانية لاسرائيل للتوسع لصالح المبادئ القيمية الواسعة التي تتطلبها اسرائيل من القوميات الأخرى .

ان وصول حماس الى الحكم في السلطة الفلسطينية يخدم أهداف القيادة الإسرائيلية الحالية . فالحظ السياسي المتزمت الذي تتبعه حكومة حماس ويعطي اسرائيل الفرصة لاتخاذ خط سياسي متشدد في نفس الوقت الذي تهمل فيه الرئيس محمود عباس بينما تنفذ برنامج سياسي آحادي سيؤدي الى استمرار العنف . وان فكرة استمرار استئصال عدد محدود من المستوطنات تبدو جذابة لعدد كبير من الاسرائيليين بما فيهم اللبراليون . فالخيار الاحادي يبدوا وكأنه طريقة خالية من المخاطر للخروج من الازمة السياسية ، بدلا من الطريق الذي اتبعه تحالف حزب العمل مع اليسار عند التوقيع على اتفاقية اسلوا .

واننا نعتقد أن الطريق الذي تتبعه اسرائيل حاليا سيؤدي حتما الى استمرار النزاع . ولذلك فإنه من المهم ان نوضح نوايا وأهداف وسياسات الحكومة الاسرائيلية التي لديها تأثير على وضع القوميات الموجودة في المنطقة وفي المجتمع الدولي .

ولأن اسرائيل هي التي في يدها أكثر المفاتيح التي من الممكن ان تساعد على حل الصراع فاننا نأمل أن تتغلب القيم الصحيحة والمنطق لأخذ الاطراف نحو المفاوضات لحل الصراع والحصول بذلك على السلام والأمن الضروريين لحياة أفضل للإسرائيلين والفلسطينيين معا.

إننا نعتقد أن برنامج إسرائيل السياسي متأثر بالأحلام وأن قيادة إسرائيل الحالية تحاول التوسع إلى ما هو ابعد من الخط الأخضر ضمن برنامجها السياسي الأحادي الجانب الذي يسد الطريق أمام أية عملية مفاوضات. ولكنها لا تستطيع قول ذلك بصوت عال لأن معظم الإسرائيليين يفضلون التفاوض على الإجراءات الأحادية الجانب ولأن هذا القول لا يجد آذان صاغية في المجتمع الدولي ولذلك فإن إسرائيل تصرح باستمرار عن استعدادها للتفاوض ولكنها في ذات الوقت تعمل كل ما في استطاعتها لتعطيل هذه الإمكانية .

الأحادية: الدروس المستقاة من الانسحاب من غزة

د. محمد الدجاني

د. محمد الدجاني هو مدير معهد الدراسات العربية الامريكية و رئيس مجلس ادارة مركز اسرائيل . فلسطين للأبحاث و المعلومات IPCRI.

هل ستقدم السياسة اللأحادية كما طبقتها اسرائيل في انسحابها من قطاع غزة فرصة نادرة للسلام؟ أم هي محاولة مقصودة من قبل الاسرائيليين لعرقلة اية تقدم مستقبلي نحوحل مقبول؟ و هل ترجح كفة فوائد و فرص المنطلق الأحادي بالمقارنة مع تحدياته و شوائبه؟

فمن وجهة النظر المتشائمة ،لقد أجج الانسحاب الفوضى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الجانب الفلسطيني، لانه تأسس على قواعد الأحادية. لقد اوضح دوف ويسجلاس ، المستشار الرئيسي لرئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الحين أرئييل شارون، و منذ عام ٢٠٠٤ بأن الانسحاب الاسرائيلي يعني تجميد عملية السلام ومنع اقامة دولة فلسطينية وأدت هذه التصريحات الى اشعال المقاومة الفلسطينية و أعطت المتطرفين الفرصة للادعاء بأن الارهاب يأتي بنتائج، والى استمرار اطلاق الصواريخ و الردود العنيفة من قبل الاسرائيليين فارتفعت نسبة العنف بالتدريج مما ادى الى شلل الاقتصاد الفلسطيني و تأكل الدعم الدولي و التراجع في معنويات الجمهور الفلسطيني.

أما عند النظر الى الانسحاب من وجهة نظر ايجابية و متفائلة، فان الانسحاب يشكل سابقة لعمليات انسحاب اخرى من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية و القدس الشرقية، وبذلك يمكن النظر الى الانسحاب الاسرائيلي كسابقة لأن رجل الشارع الاسرائيلي استطاع اجتياز الحاجز النفسي لفكرة استحالة تفكيك المستوطنات.

* لقد نجحت الاحادية، لكن الأحادية المنسقة هي الأنجح و ان أفضل اشكال الأحادية هي بالتفاوض، لأن العملية سرعت من الانسحاب و لكن فقط بسبب تعاون السلطة الفلسطينية.
* لقد اضعفت الاحادية القوى الفلسطينية وقوت المجموعات المسلحة.
* لا تخدم الاحادية سوى المصالح قصيرة المدى، لان وضع حدود جديدة بطريقة أحادية قد يهدد حوار السلام في المستقبل .
* تجسد الاحادية التنازل من وجهة واحدة دون مقابل.
* لقد وضع الانسحاب الأحادي الجانب من غزة المستوطنات على طاولة المفاوضات.
* بدا من الواضح أيضا انه قد تم اعطاء القوى السياسية للمجموعات الاسرائيلية المتدينة حجم أكبر مما تستحق.
* و بدى من الواضح أيضا أن الضغط الامريكي على اسرائيل ما زال فعالا.
* لقد نجح اسلوب المحفزات المالية و التعويضات للمستوطنين بالاضافة الى بدائل سكنية.
* أدرك الاسرائيليون أن الانسحاب كان خطوة ضرورية لضمان الأمن و الاستقرار.
* قد يتجه الفلسطينيون نحو قرارات أحادية من جانبهم بالاعلان عن دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.
* لن يتحقق سلام شامل و دائم عبر الأحادية و حدها، بل يتطلب ذلك التعاون و الخوض عبر عملية صعبة.

و أهم سؤال هو: هل ستشكل الأحادية خطوة الى الامام نحو تحقيق الامل بالتعايش السلمي و اقامة دولة فلسطينية مستقلة و ديمقراطية و ذات سيادة تكون القدس الشرقية عاصمتها، أم ستعبر عن نفي حقوق الجانب الاخر بتحقيق اماله القومية و حقه في تقرير مصيره؟ فالمستقبل هو المجيب الوحيد على هذا السؤال.

وحدة الرأي الأحادية الجانب في المجتمع الاسرائيلي

د. اسحاق شنيل

اسحاق شنيل هو بروفيسور الجغرافيا و علم البيئة الانسانية في جامعة تل أبيب، و هو مؤسس مبادرة "تقريب السلام Bringing Peace Together"، و هو أيضا عضو مجلس التحرير لمجلة فلسطين | اسرائيل.

لقد حسم انشطار الرأي العام الاسرائيلي السياسي ما بين الذين يدعون الى الحل الوسط و من يناصرون الاستيطان في المناطق المحتلة، بظهور أغلبية سياسية تساند الانسحاب الأحادي الجانب. و تتجذرهذه الاكثرية بعمق في الرأي العام بالاضافة الى التحليلات للكثيرين من القيادات الأمنية.

و يبدو ان هذه الاكثرية بدأت في التبلور بعد فشل مفاوضات باراك و عرفات و الانتفاضة الثانية، وقبل الاعلان عن الانسحاب الأحادي من غزة و لقد اقتنع الكثير من الاسرائيليين أن الانسحاب الاحادي هو طريقة للخلاص و احد اشكال الخروج من المأزق بعد ادراكهم بأن السلام ليس على الأفق المنظور و أن الاحتلال لا يمكن أن يدوم للأبد دون دفع المجتمع الاسرائيلي ثمنا غاليا و أن الميزان الديمغرافي يميل ضد الاغلبية اليهودية. و أن الانسحاب ايضا جزء من اعادة التشكيل السياسي على الصعيد الدولي الذي يفصل الكتلة الغربية عن العالم الثالث و الدول الاسلامية.

و لقد تزامن هنا التحول مع ظهور لهجة أمنية جديدة بسبب انخفاض مخاطر الغزو الأرضي و أهمية السلاح المتطور و المعقد و عدم اهمية المحافظة على مناطق واسعة لاسباب الدفاع ضد الصواريخ و العمليات التخريبية . فاصبح المحور هو القضية الاجتماعية، الديمغرافية، و امكانية وجود دولة يهودية ديمقراطية في ظل حكم أقلية يهودية، و أيضا زيادة الاعباء الاقتصادية المترتبة على استمرار الاحتلال. فمع اتساع المستوطنات اليهودية و زيادة التعداد السكاني الفلسطيني زادت المصاريف العسكرية بالضافة الى تكلفة البنية التحتية.

و طغت أعباء الاحتلال على الحاجة للعمل الفلسطيني الرخيص و التي قد تدنت ايضا بسبب عولمة الاقتصاد الاسرائيلي الذي اتجة نحو التصنيع التكنولوجي الذي يحتاج الى يد عاملة عالية التخصص.

و بسبب الضغوط الدولية للجم اجراءات اسرائيل العسكرية اعتقدت اسرائيل أن مبادرة سياسية جديدة ستضغط على الفلسطينيين لانهاء الارهاب و العودة الى خارطة الطريق. و لذلك يبدو ان خطط الانسحاب الاحادي الجانب اتت نتيجة أكثرية جديدة ارتأت بأن اسرائيل أدارت ظهرها الى المنطقة وبدأت التمترس وراء الجدران و الاستدارة نحو الغرب.

ليس من الضروري ان ينقسم العرب و اليهود أو المسلمون أوالاسرائيليون أو الفلسطينيون مرة اخرى للاصطفاف حسب الحدود الدولية الجديدة ما بين العالم الأول و الثالث.ولا تستطيع النسحابات الاحادية الجانب تحديد الحدود، اذ ستطلب الحدود الدائمة الموافقة الدولية و الفلسطينية و التي لن تنجز الا عبر المفاوضات. فهل نستطيع استعمال الانسحاب لبناء الثقة عبر التنسيق و الزام الفلسطينيين باجراءات متبادلة يمكن انجازها ضمن الوضع السياسي الحالي؟ ان الطريق نحو الحل يتم عرقلته باستمرار بالحواجز و السياجات الجديدة.

التوجه الشـــجاع...

خلال هذه الافتتاحية تحول الاهتمام بالاحداث من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى لبنان حيث اندلعت الحرب ما بين إسرائيل وحزب الله على صعيد واسع النطاق يشمل الهجوم الجوي والبري والبحري
ولقد أشعلت أحداث متتالية مشابهة للتي سبقت خوف الناس من نشوب حرب في المنطقة بأكملها . وكان أول هذه الأحداث الهجوم الفلسطيني على موقع عسكري إسرائيلي تم خلاله قتل جنديين إسرائيليين وجرح ثالث – الذي تم اختطافه وأخذه إلى غزة حيث طالبت الفصائل الفلسطينية التي اسرته بمبادلة للأسرى مقابل إطلاق سراحه، ولكن إسرائيل رفضت التفاوض وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الجندي المختطف.

فقام الجيش الإسرائيلي بنشر دباباته ومدفعيته حول قطاع غزة واستمرت الغارات والعمليات العسكرية الإسرائيلية على القطاع منذ ذلك الحين. وانتقل العنف إلى الضفة الغربية، واستهدفت إسرائيل البنية التحتية بالإضافة إلى السكان، وقامت إسرائيل بتوقيف أربعة وستون من القادة السياسيين من حماس بما فيهم ثمانية وثلاثون عضوا من المجلس التشريعي وثمانية وزراء حتى يتم استغلالهم كرهائن. وحصل الحدث الثاني بعد أسبوع عندما قام حزب الله بمهاجمة دورية عسكرية إسرائيلية عند الحدود الشمالية مع لبنان وقتل سبع جنود و أسر اثنين اخرين.

رفضت إسرائيل مطالب حزب الله لتبادل الأسرى ودعت إلى إطلاق سراح جنودها فورا وقامت بهجوم جوي ضخم فقتلت أكثر من ثلاثمائة لبناني ومائة فلسطيني، وقتل أيضا عشرون إسرائيلي حتى كتابة هذا المقال. وقامت إسرائيل بتدمير واسع النطاق للمطارات والجسور ومحطات توليد الكهرباء والطرق والمنشآت والممتلكات العامة في قطاع غزة ولبنان، و تدهور الوضع الانساني في قطاع غزة الى درجة كارثة بسبب نقص المواد الغذائية و الادوية و الوقود.

وقام الفلسطينيون بإطلاق صواريخ محلية الصنع على جنوب إسرائيل التي لم تحدث أية أضرار تذكر عدى التأثير النفسي، وقام حزب الله بقصف شمال إسرائيل وهدد بقصف الوسط وأحدثت صواريخ حزب الله تدميرا واسع النطاق، وأسقطت ضحايا فكان الرد الإسرائيلي قاس. وسيتم توسيع المواجهة إذا قررت سوريا لسبب أو لآخر التورط في النزاع.

و مع الاخذ بعين الاعتبار لما يجري على الارض، الا انه سيتم التركيز في هذه الافتتاحية على موضوع "ملف" هذا العدد. لقد أتى الهجوم الفلسطيني ضد الموقع العسكري الإسرائيلي كرد على عمليات الاغتيال المستمرة من قبل إسرائيل ضد قياديين عسكريين فلسطينيين من العديد من الفصائل، ويأتي هذا التصعيد الواسع النطاق بعد مرور اقل من عام على الانسحاب الأحادي الجانب من غزة والذي تم دون أي نوع من التنسيق مع الحكومة الفلسطينية التي كانت ترأسها فتح في ذلك الحين – مما حفز حماس على إعلان هذه الخطوة كنصر لسياستها الداعية إلى المقاومة المسلحة ضد إسرائيل.

و نتيجة لهذه السياسة الاسرائيلية الاحادية ، فقد بقى الفلسطينيين والإسرائيليين في حالة اشتباك مستمر يدورون في حلقة من الهجوم والهجوم المضاد – بما في ذلك القصف الفلسطيني بالصواريخ المحلية الصنع على جنوب إسرائيل. ولقد استندت السياسة الإسرائيلية إلى إنكار وجود شريك فلسطيني في المفاوضات.وكان هدفها من ذلك تبرير تحديدها الأحادي الجانب للحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتج عن هذه العملية الاستيلاء الإسرائيلي على مساحات اكبر من الأراضي الفلسطينية وتدمير الحقول والمحاصيل الفلسطينية وشرذمة وتقطيع أوصال الضفة الغربية وتجزئتها إلى كانتونات مما جعل التواصل الجغرافي شبه مستحيل. وبالإضافة إلى كل ذلك تستمر إسرائيل بمحاصرة القدس الشرقية العربية بحزام من المستوطنات اليهودية لعزل المدينة عن باقي الأراضي الفلسطينية وتقويض أية آفاق لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل.

وتعني الأحادية في جوهرها عدم وجود شريك أو فرصة للتفاوض، ولكن لن ينجح هذا الأسلوب وعلى إسرائيل أن تتخذ العبره من تجربتها الأخيرة في غزة بأن الخطوات الأحادية الجانب لن تحل المشاكل، وأنها لن تجلب السلام أو حتى الأمن للشعب الإسرائيلي، فاليوم تقذف الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل. وما الذي يضمن أن تقذف صواريخ أيضا في المستقبل من الضفة الغربية على قلب إسرائيل وبهذه الحالة سترد إسرائيل بقوة وسيتم تصعيد الوضع وسينتج عن ذلك تدهور جديد في العلاقات ما بين الجانبين.

إن الفلسطينيين والاسرائليين يتعاملون بعاطفية شديدة مع هذا النزاع ، ويكن كلا الجانبين الغضب، ولكن هناك أغلبية ساحقة على الجانبين قد سئمو من النزاع ويتوقون إلى حياة طبيعية يعيشونها بأمن وسلام . والادعاء بأن الوقت لم ينضج بعد لإتمام حل دائم وان المسار الممكن الوحيد هو الاتفاق المرحلي لا يوجد له أية أسس. وإن إحدى الأسباب الرئيسية لفشل عملية أوسلو كان تأجيل التفاوض على قضايا الحل النهائي وتمديدها لفترات طويلة مما مكن أعداء اوسلو على كلا الجانبين من تقويض عملية السلام و في النهاية إلى إيقافها.

ومهما يحدث فعندما يتم إسكات المدافع ستضطر الجهات المعنية إلى الجلوس معا للعمل على تسوية سياسية شاملة. ولذلك فإن اتخاذ المواقف الشجاعة هو من الضروري، ويجب أن يتم إعداد خطة مفصلة وواضحة، وجدول أعمال وآلية لتنفيذ هذا الجدول. وعندما يدرك الإسرائيليون والفلسطينيون أن هنالك فرصة لحل سلمي دائم وعادل لن يترددوا باختيارها عوضا عن النزيف الدامي والدمار. ومع أن الفلسطينيين فقدوا الامل بالتوصل إلى حل كهذا إلا أنهم مستعدون لدعم حل ناتج عن التفاوض والتخلي عن العناصر المتطرفة التي تدعوا إلى استدامة النزاعات والمواجهات المسلحة. وكل ما نحتاج إليه هو الأمل وبصيص ضوء في نهاية النفق، أما الإجراءات الأحادية الجانب فلن تأتي بذلك بل هي وصفة أكيدة للمزيد من العنف والدمار ولن نستطيع الوصول إلى حل عادل ودائم إلا عبر التفاوض.

كلمة المحرر الفلسطيني: زياد أبو زياد

تاريخ مشترك: حوارفلسطيني/ اسرائيلي

المحررون:بول شام، وليد سالم، بنجامين بوغرند

مراجعة كتاب بقلم رياض خوري

رياض خوري هو اقتصادي يعمل في عمان و بيروت

مع تعثرعملية السلام و نمو الشكوك حول امكانية التوصل الى حل عادل و دائم و شامل، فانه من المنعش قراءة كتاب "تاريخ مشترك" الذي يحتوي على مادة جدية و متفائلة في ذات الوقت .

في عام ٢٠٠٢ و بعد ثلاثة اعوام من التحضير اجتمع مؤرخون فلسطينيون و اسرائيليون لتبادل الاراء حول التاريخ الاسرائيلي الفلسطيني، و تم انتقاء سبعة مواضيع من عام ١٨٨٢–١٩٤٩ و قام مؤرخ فلسطيني و مؤرخ اسرائيلي بتحضير ورقة قصيرة لتقديم وجهات النظر المختلفة و المذكورة في هذا الكتاب.

و يستند الكتاب الى الفكرة الاساسية بان العوامل غير الملموسة وبالذات بالنسبة للرواية التاريخية للجانبين تلعب دورا في صنع السلام(قبل الاتفاقيات) و في بناء السلام(بعد التوصل الى الاتفاق). و يعتقد محرروا الكتاب بضرورة الوصول الى حل وسط حول القضايا الملموسة التي تقسم مجتمعيهما، فانهما يعتقدان انه من الخطير تجاهل التاريخ، و يعتقد المحررون ايضا انه يجب اغناء الروايتين عن طريق فهم "الاخر". و لقد تطور هذا المشروع من منطلق الاعتقاد بان الفلسطينيين و الاسرائيليين لا يستطيعون التوصل الى السلام دون التفاهم،على المستوى الاجتماعي، على الرواية التاريخية للاخر، و يعني المحررون بذلك كيفية فهم المجتمع لذاته والاخرين عبر التاريخ– اي كيفية تشكيله ووضعه في العالم وعلاقاته مع الاعداء والاصدقاء.

و بالرغم من تجربة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية واعتقاد من شاركوا فيها بان النقاش حول القضايا التاريخية يأتي بالاثار المعاكسة، فان هذا الاعتقاد يبدو صحيحا فقط في المرحلة الاولى من كسر الجليد و البدء في التفاوض، و لكن الاصرار على تجاهل الروايات التاريخية بعد ذلك من قبل المفاوضين او الجمهور خطير للغاية و قد يفشل العملية التفاوضية. و ان الاخفاق في تربية الجهتين لجمهورهما لخلق فهم جماعي للقضايا يعني ان كلا الجانبين سيرون الاخر بالشكل النمطي الذي تم توريثه من جيل الى جيل عبر اعوام النزاع، وبتلك الطريقة لن نستطيع بناء السلام بين المجتمعين.

و يلعب البحث الاكاديمي دورا رئيسا في القاء الضوء على مصادر معلومات قد تغيرمن الروايات التاريخية. و تبرز نقاشات الاكاديميين وجهات نظر جديدة و مصادر و زوايا جديدة حول مزايا اخرى للروايات التاريخية، لان القليل من غير المؤرخين سيبحثون لسنين طويلة عن الاسس و المصادر الثانوية اللامتناهية. و تنبثق الروايات التاريخية الاسرائيلية والفلسطينية من الصراع ما بين الشعبين ويعكس ذلك الافكارغير المستقرة لكلا الجانبين عن كيان الاخرالوطني. و عندما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية و اسرائيل بالطرف الاخر بشكل رسمي عام ١٩٩٣، لم يتم اختزال ما يقارب القرن من النزاع، و احدى المشاكل المستمرة و التي تم التقليل من اهميتها هي بسبب دور التاريخ المتراكم ما بين الطرفين، و تبرز هذه الحقيقة اهمية فهم الروايات التاريخية في مضمون صنع السلام.
و لذلك فانه ليس من المفاجيء ان كلا الجانبين فسر الاحداث حسب روايته فمثلا يعتقد الاسرائيليون ان اتفاقيات ١٩٩٣–١٩٩٥ مع الفلسطينيين تمثل الاعتراف باسرائيل و ضمان انهاء "العنف" ضدها. و فهم الاسرائيليون ان اعترافهم بالمنظمة كان تغييراساسي في سياستهم و لكنهم لم يدركوا ان الرواية الفلسطينية التي تتضمن مسؤولية الاسرائيليين عن احداث عام ١٩٤٨ و عن المعاناة العربية ستستمر.

بل بالعكس، بما ان الاسرائيليين يعتبرون حق العودة للفلسطينيين مرادف لتدمير الدولة اليهودية فانهم اعتقدوا ان الاعتراف باسرائيل سيتضمن التخلي عن هذا الحق. وبما ان القليل من الاسرائيليين يفهمون اهمية العودة كمكون اساسي للرواية و للهوية الفلسطينية،اعتقدوا ان من الممكن الاستغناء عنه.
فبالنسبة للفلسطينيين فان السلام دون الاعتراف بمعاناتهم منذ عام ١٩٤٨ لا يمكن استيعابه او تقبله. في حين اعتقد البعض من الفلسطينيين انه لن يكون امكانية لتقبل اسرائيل لحق عودة كاملة فانهم دهشوا عندما رفض الاسرائيليون من "معسكر السلام" ايضا فكرة تقبل ايه مسؤولية لنتائج احداث عام ١٩٤٨.

و يتمسك الكثيرون من كلا الجانبين للصراع بتفسيرهم للتاريخ بينما تهدد قوى العولمة للاقتصاد في القرن الواحد و العشرين بان تتجاوزهم و تخلفهم وراءها. و من الممكن التعامل مع الروايتين عبر الدمج او التوافق، و يعتقد الكثير من المؤرخين و غيرهم ان ذلك ممكنا و مرغوبا به. ولكن يجب الاعتراف بكلتا الروايتين المتناقضتين و فهمهما فهما عميقا من قبل كلا الطرفين قبل محاولة الدمج. و على اية عملية سلام ان تحتوي على مؤشرات احترام رواية الاخر.
و يؤكد المحررون على ان الاحترام لا يعني الاتفاق بالضرورة مع ان هذا المشروع يزود الطرفان باطار قد يساعد على قبول كلا الجهتين للاخرى. فان الاتصال مع الاخر على المستويين الانساني والفكري يؤشران على برهان ملموس لتقبل الاخر. و يتم تعديل الروايات دائما مع الوقت و الاتصال و سيساعد تقبل الاخر على توجيه الروايات الى ان تتضمن مكانا محترما "للاخر". و بذلك يمكننا التقليل من التناقض. وهناك مثال على مستويات اعلى، فلقد تبين من تجربه "مفوضية الحقيقة" في جنوب افريقيا و في امريكا الجنوبية انه من الضروري الحصول على معرفة شاملة للتطورات و الفاعلين و ضحايا النزاعات من اجل التحضير للتفاهم و السلام.

و في النهاية فان الصهيونية ونقيضها سوف يتم التغلب عليهما من قبل العولمة، بما ان القومية ستضمحل و ستصبح اقل اهمية في الحياة اليومية. و ان التزام المحررين من هذه الناحية ملحوظ، حيث سيستفاد من تحليلهم لتطورات التاريخ الفلسطيني سيساعد على انهاء العنف. و هناك احداث مهمة قبل و بعد الفترة التي تطرقوا اليها و يامل المحررون ان يتم تغطيتها في اصدارات جديدة.

Palestine-Israel Journal

مجلة فلسطين – اسرائيل

سياسية اقتصادية وثقافية

مجلة فلسطين – اسرائيل هي مجلة فصلية تصدر مرة كل ثلاثة أشهر وتتضمن ملفاً خاصاً بكل عدد، بالاضافة الى مقالات تعبر عن وجهات نظر في مواضيع الساعة، إضافة الى الباب الثقافي والاقتصادي.

يمكن الحصول على المجلة من عدد من المكتبات المتخصصة، بالاضافة الى الاشتراكات حيث أن قائمة المشتركين تضم مشتركين من مختلف أنحاء العالم بينهم المئات من الجامعات والأكاديميين والسياسيين والصحفيين والمعنيين بالصراع الاسرائيلي – الفلسطيني.

يتم إصدار المجلة بدعم من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأخرى المهتمة بتشجيع الحوار الاسرائيلي – الفلسطيني. وتحرص المجلة على المحافظة على استقلاليتها، ولا تتلقى أية مساعدات حكومية أو رسمية، كما تحرص على عدم ممارسة أية رقابة على المواد التي تنشرها، وبالتالي فإن ما ينشر في المجلة إنما يعبر عن رأي كاتبيه.

يمكن للمعنيين في الاطلاع على المجلة أن يكتبوا إلينا طالبين نسخة مجانية للاطلاع عليها وأخذ فكرة عن المجلة، دون التزام من طرفهم. والمجلة ترحب بالمشتركين الجدد كما أن بالامكان معرفة المزيد عن المجلة بواسطة الصفحة الالكترونية: www.pij.org

ويمكن الاتصال بالمجلة إما بواسطة البريد الالكتروني: pij@palnet.com أو بواسطة البريد على العنوان التالي: ص.ب. ١٩٨٣٩ القدس.

أما بالنسبة لأسعار الاشتراكات فهي على النحو التالي:

للأفراد ١٠٠ شيكل، للمؤسسات ١٢٠ شيكل وسعر خاص للطلاب والمتقاعدين ٨٠ شيكل.